الغانم يحاول تهدئة النواب

.. والخرينج مترئسا جانبا من الجلسة

و«المالية» تقدم تقريرها عن قانون سوق المال خلال أسبوعين

الراشد: تعليق اتفاقية صندوق النقد لا يفيد البلد ومطلوب موقف تاريخي برفضها والحكومة تتحمل جريرتها

اتفاقية صندوق النقد انتهاك صارخ للدستور وعلى النواب تسجيل موقف تاريخي برفضها

الرئيس: الخرافي قال انه سحبت الرسالة وسأمارس صلاحياتي وادعو النواب.

عدنان عبد الصمد: بموجب اللائحة لا يحق للنائب المناقشة واللجنة يجب أن تستدعيه رسميا حتى يناقش.

مبارك الخرينج: قول قويعان ان الكلام بايعاز من وزير الكهرباء يجب أن يشطب.

الرئيس: أي مساس يشطب.

خليل الصالح: على وزارة الداخلية ان تستمر بقبول ابناء الكويتيات في الداخلية ويحذو حذوه بقية الوزراء، وعلى الجمعيات التعاونية ان يفتح الباب بقبول ابناء الكويتيات، ولجنة الظواهر لماذا لا تجتمع؟.

حمدان العازمي: التأثير كان من الخلل في مواعيد الجلسات، والسلاح هناك منه مرخص وهل يريد النائب خليل الصالح جمع السلاح غير المرخص.

خليل العبدالله: إذا كان التزامنا يحرمنا من المشاركة فلن نلتزم وإذا كانت بالصوت العالي، نحن سنرفع صوتنا يجب أن نحترم بعضنا.

الرئيس الصانع: القرار لكن وان طبقنا اللائحة حتى في اللائحة الجزائية احتاجكم هل يوافق المجلس على رسالة لجنة الميزانيات «موافقة».

صالح عاشور: نحن سجلنا ولكن ضاع دورنا وبخصوص عقد الزور طلبوا تمديد 4 أشهر وهي فترة طويلة.

ثم انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية بشأن طلب رفع الحصانة عن النائب محمد طنا العنزي بقضية جنح «الواحة» والتي انتهت اللجنة لرفض الطلب نظرا لكيديته ، وقد خصص المجلس نائبين 2 متحدثين مؤيدين ومعارضين للطلب.

النائب حسين قويعان «مؤيد للتقرير»: ما حدث في هذه القضية ان الاخ محمد طنا وجد تجمهر بالقرب من منزله وشارك المتجمهرين وطلب منهم التهدئة وعدم ارتكاب اي اعمال عنف وواضح ان هناك ضابطا كبيرا يريد الانتقام من الاخ محمد طنا لكنه لا يواجه لذلك دعا ضابط صغير يكتب هذا التقرير والاخ محمد طنا رجل وطني وقام بدوره وانا اطمئن الاخ طنا ان في هذه القاعة رجال لا يقبلون بهذه الكيدية واشكر الاخوة اعضاء اللجنة التشريعية عن تقريرهم هذا والرافض لرفع الحصانة وقد شاهد الجميع ما حدث في هذه القضية على اليوتيوب.

النائب احمد مطيع «مؤيد للتقرير»: المفروض عند التعاطي مع قضية مرتبطة بالاخ محمد طنا ان يكون هناك اجماع في قضية كيدية رفع الحصانة عنه بهذه القضية ولدي عتب لاعضاء لجنة الشؤون التشريعية كيف يكون هناك اختلاف على مسألة رفع الحصانة عنه وهو قبل لا يكون نائبا كان مدير امن الجهراء وقصة قضيته معروفة عندما ذهب لتجمع يطلب تهدئتهم وهم بجوار منزله.

الرئيس الصانع: ما يجوز غياب وعدم حضور النواب الوزراء في القاعة بهذه القاعة نحن نعقد جلسة أو جلستين كل اسبوعين فكيف لا يوجد الكثير بالقاعة الآن وقد اضطر لرفع الجلسة.

وزير الدولة لشؤون مجلس الامة علي العمير: نقدر حرصك على استدامة الجلسة لكن الحدة غير مقبولة وهذا الانفعال لا يمكن قبوله من الاخ الرئيس فهدي.

يعقوب الصانع: اقطع الميكرفون.. الاخ علي ارجو منك احترام الرئاسة وعدم الاستخفاف بها.

وزير الدولة لشؤون مجلس الامة علي العمير: لا يجوز مقاطعتي وانت ذكرت ان لديك حدة والحكومة غير مسؤولة عن غياب وعدم حضور الاعضاء واتمنى ان نعالج عدم حضور النواب بالطريقة التي ترونها والحكومة تمثل بوزير أو وزيرين وهي ممثلة الآن.

عدنان عبد الصمد «نظام»: ما يذكره الاخ الوزير غير صحيح واللائحة ذكرت حضور بعض الوزراء بمعنى 3 وزراء فما فوقه والآن لا يوجد إلا اثنين.

وزير الدولة لشؤون مجلس الامة علي العمير: يؤسفني ما قاله الاخ عدنان عبد الصمد فالبعض قد تعني الواحد وما فوقه وهناك اي كريمة تقول «بعضكم من بعض» مخاطبا الرجل وزوجته، وبالنسبة للاخ الرئيس انت ذكرت انك محتد وانا من فمك ادينك وانتقد الحدة في الطرح ولا يجوز لك قطع الميكرفون عني لائحيا ونحن من يلتزم باللائحة وانت لمن تلتزم وقطعت عني الحديث.

الرئيس يعقوب الصانع: انا دوري ضبط الجلسة وعندما اقطع الميكرفون اضبط الجلسة وانتقادي وحدتي لضبط الجلسة.

ثم انتقل المجلس للتصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والرافض لرفع الحصانة عن النائب محمد طنا في قضية جنح «الواحة» ووافق المجلس على تقرير اللجنة بعدم رفع الحصانة عن النائب محمد طنا بعد تأييد 30 نائبا للتقرير ورفض 9 وامتناع 1 من اصل الحضور 40 «لم ترفع الحصانة عن النائب محمد طنا».

وافق المجلس على طلب نيابي بالتصويت مباشرة على طلبات رفع الحصانة عن النواب دون مناقشة ثم انتقل لتقرير لجنة الشؤون التشريعية بشأن طلب رفع الحصانة عن النائب عبد الحميد دشتي بقضية «جنح بيان» والذي انتهى برفض طلب رفع الحصانة عن النائب لأن المجلس سبق وان رفضه مرة سابقة قبل ذلك.

النائب عدنان عبد الصمد «نظام»: أنا أؤيد تقرير اللجنة وحقيقة استغرب كيف يطلب رفع الحصانة عن النائب عبد الحمد دشتي وقد سبق وانه رفض المجلس المبطل الاخير رفع الحصانة عنه فكيف يقدم مرة اخرى الطلب ويجب رفضه.

النائب يعقوب الصانع: أنا أؤيد تقرير اللجنة وقد كنت ارى ان هذا شانا يخص المجلس اذا لا يجوز بحث حصانة نائب سبق وان بت المجلس بعدم رفع الحصانة عن النائب دشتي.

النائب عبدالله الطريجي «نظام»: الاخ الرئيس لماذا اضاعة وقت المجلس بفتح باب النقاش فالرجل «لديه كشكول مخالفات» فاعرضوه للتصويت «وفكونا».

الرئيس مبارك الخرينج: الانتقال الآن للتصويت على تقرير اللجنة وقفل باب النقاش.

ثم انتقل المجلس للتصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقاضي برفض رفع الحصانة عن النائب عبد الحميد دشتي في قضية جنح «بيان».. وافق المجلس عن تقرير اللجنة بعد تأييد 24 ورفض 13 من أصل الحضور 37 «ترفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي».

ثم انتقل المجلس للتصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية بشأن طلب رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في قضية جنح مرئي ومسموع والقاضي برفض رفع الحصانة عنه.

ثم انتقل المجلس للتصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية بشأن طلب رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في قضية جنح مرئي ومسموع.. ووافق المجلس على تقرير اللجنة بعد تأييد 24 ورفض 13 من أصل الحضور 37 «ترفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل».

ثم انتقل المجلس للتصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب نبيل نوري الفضل في جنح «الصالحية» والقاضي برفض رفع الحصانة عن النائب.

النائب عسكر العنزي «نظام»: نظرا لكثرة القضايا ورفع الحصانات عن النائب عبد الحميد دشتي اطالب باحالته للجنة الظواهر السلبية عن المجتمع الكويتي.

النائب حسين قويعان «نظام»: نحن نواب اتينا لهذه القاعة التشريع والرقابة للناس ولا يجوز ذكر هذه الكلمات ونرفض هذه العبارة ونرجو شطبها.

الرئيس مبارك الخرينج: بالفعل ستشطب هذه المداخلة.

ثم انتقل المجلس للتصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والداعي لرفض رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل ووافق على التقرير بعد تأييد 21 ورفض 14 من اصل الحضور 35 «لم ترفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل».

علي الراشد: كلفنا مكتب المجلس ان يتم التصويت على عدم رفع الحصانة بدلا من تقرير اللجنة التشريعية.

الرئيس الخرينج: احلنا الامر الى مكتب المجلس وهيئة الخبراء.

صالح عاشور: هيئة الخبراء ما هي اختصاصاتهم وهم يتبعون الرئيس او مكتب المجلس نحن في اللجنة الخارجية ارسلنا لهم الاتفاقية الامنية ويجب ان

الفضل متحدثاً

.. والراشد موضحاً

الحميضي: يجب تطبيق معايير الحوكمة تدريجياً إذا كان يصعب على الشركات تطبيقها في الموعد المحدد

القطامي: غرفة التجارة كانت وما زالت فعّالة في الدفاع عن مصالح القطاع الخاص

الماجد: دور الغرفة رائد وواضح منذ القدم في عملية دعم ومساندة القطاع الخاص والاقتصاد

العبدالله والروضان في «كلمة راس»

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

الهيئة العامة للصناعة

إعلان

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (409) بتاريخ 2010/3/21 بشأن نقل موقع سكراب أمغرة (سكراب السيارات) من منطقة أمغرة، ونظراً لانتهاء مدة الإنذار الممنوحة للمنتفعين بالقسائم الواقعة في منطقة أمغرة (سكراب السيارات).

تعلن الهيئة العامة للصناعة وبالتنسيق مع لجنة إزالة التعديات والمظاهر غير المرخصة بإزالة كافة المنقولات والمباني والمنشآت الواقعة في المنطقة المذكورة وذلك تحت مسؤولية أصحابها ودون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للصناعة في ذلك.